

Distr.: General
15 March 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

تيمور - ليشتي

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود
المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

- ١- خلال الحوار التفاعلي الذي دار بشأن التقرير الوطني في الدورة الثانية عشرة للاستعراض الدوري الشامل، قُدم إلى تيمور - ليشتي ما مجموعه ١٢٥ توصية. وترحب تيمور - ليشتي بهذه التوصيات. ومن أصل ١٢٥ توصية، قُبلت ٨٨ توصية فوراً، ورُفضت توصية واحدة. وأُجِّل البت في التوصيات المتبقية البالغ عددها ٣٦ توصية بغية إمعان النظر فيها.
- ٢- وقد جُمعت التوصيات المتبقية ضمن مواضيع متنوعة، ألا وهي التصديق على صكوك دولية جديدة متعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذ تلك التي أصبحت تيمور - ليشتي دولة طرفاً فيها، والتعديل التشريعي لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والوفاء بالتزامات تقديم تقارير متعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في الماضي، والتعاون مع هيئات وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وتوصيات أخرى.
- ٣- وبعد النظر في جوهر التوصيات ومختلف الجوانب المتصلة بتنفيذها، تعرب تيمور - ليشتي عن موقفها على النحو التالي:

التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها

التوصيات ١-٨

- ٤- **مقبولة:** توافق تيمور - ليشتي على هذه التوصيات وتلتزم بالعمل على تحقيق أهداف الاتفاقيات المشار إليها. وتدرك تيمور - ليشتي أن التزامها بالصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان سيتطلب في المقام الأول، مثلما ذكر في التقرير الوطني، أن "الموارد الطبيعية والشروط المؤسسية متوفرة لتأمين الامتثال للالتزامات المتعهد بها بموجب هذه الصكوك". ويشكل ذلك شروطاً ضرورية كي تتمكن تيمور ليشتي من الوفاء بالتزاماتها المترتبة على التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وفاءً تاماً. ويجري العمل حالياً كي ينضم البلد إلى بعض الاتفاقيات المشار إليها في التوصيات. واعتمدت تيمور - ليشتي سياسة وطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. وسُيسْتَبَع ذلك قريباً بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتودّ تيمور - ليشتي أيضاً أن تعرب عن تعهداتها الواضح بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا كان التصديق على المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان سيستغرق وقتاً أطول، فإن دستور تيمور - ليشتي ينص أصلاً على حماية واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

التوصية ٩

٥- مقبولة: تيمور - ليشتي عضو في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وتلتزم بمواصلة مواصلة تشريعها الوطنية مع أحكام نظام روما الأساسي.

الإطار التشريعي

التوصية ١٠

٦- مقبولة: القانون بشأن الاتجار بالأشخاص هو في صيغة مشروع حالياً، وينتظر موافقة مجلس الوزراء، من أجل عرضه على البرلمان لإقراره. وتولي تيمور - ليشتي أهمية كبيرة لمسألة الاتجار بالأشخاص. ففي الخطة الانتقالية المشتركة التي أعدها حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، جرى تحديد مسألة الاتجار بالأشخاص بوصفها أحد المجالات ذات الأولوية. واستفادت تيمور - ليشتي من الدعم التقني الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة في مجال تعزيز الموارد المؤسسية والبشرية ومجال وضع الإطار القانوني على حد سواء.

التوصية ١١

٧- مرفوضة: تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الطفل حالياً برعاية وزارة العدل. وسيمنح مشروع قانون الطفل اللجنة استقلالية مؤسسية ووظيفية. وإحدى الأولويات بالنسبة إلى تيمور - ليشتي في الجهود الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الأطفال إنما تكمن في تحسين التنسيق المشترك بين الوكالات وتنفيذ أعمال متعددة التخصصات تنفيذاً استراتيجياً. ويتطلب هذا الأمر دمج اللجنة الوطنية في هيكل الحكومة التنفيذي، ولا يُفترض أن تكون مفصولة عنه. وتملك تيمور - ليشتي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، هي مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان والعدالة (Provedoria de Direitos Humanos e Justiça)، مخولة معالجة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان.

التوصية ٢٠

٨- مرفوضة: تنص المادة ١٧ من دستور تيمور - ليشتي على أن "تتمتع المرأة والرجل بنفس الحقوق والواجبات في جميع مجالات الحياة الأسرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وينص الدستور أيضاً على أن تكون صحة كل قانون في تيمور - ليشتي مشروطة

باتساقه مع الدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وليست أوجه انعدام المساواة بين المرأة والرجل التي ما زالت موجودة في بعض المناطق في تيمور - ليشتي ناجمة عن قوانين تمييزية.

التوصية ٢٦

٩- مقبولة: ثمة مشروع قانون ينتظر الموافقة عليه يتعلق بتنفيذ العقوبات الجنائية والذي سينظم، من جملة أمور، مسألة العفو الرئاسي.

الوفاء بالتزامات تقديم تقارير

التوصيات ١٢-١٥

١٠- مقبولة: رغم أن تيمور - ليشتي طرف في معظم المعاهدات الأساسية المعنية بحقوق الإنسان، لم تقدم سوى تقريرين متعلقين باتفاقيتين، أي التقرير الأولي المتعلق باتفاقية حقوق الطفل في العام ٢٠٠٧ والتقرير الأولي المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام ٢٠٠٨. وتدرك تيمور - ليشتي أنها تأخرت في تقديم تقاريرها بشأن معاهدات أخرى، وهي تبذل قصارى جهدها لإيجاد حل أكثر فعالية. وفي الآونة الأخيرة، أنشئت فرقة عمل مشتركة، تتبع وزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية، من أجل تنسيق عملية إعداد التقارير المتعلقة بالمعاهدات. وإذ تواجه تيمور - ليشتي تحديات في تقديم تقارير بشأن معاهدات حقوق الإنسان، فإنها ترحب بالجهود المبذولة لتبسيط آليات تقديم التقارير وهيكلها، وتبدي استعدادها للمشاركة فيها.

التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

التوصيات ١٦-١٩

١١- مرفوضة: تقدر تيمور - ليشتي الدور المهم الذي تؤديه الآليات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان ويقوم على ضرورة تقييم حالات معينة متعلقة بحقوق الإنسان. واستقبلت تيمور - ليشتي إلى الآن عدداً من أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وستواصل الترحيب بهم في المستقبل. على أن ذلك لا بد أن يجري بالنظر إلى كل حالة على حدة وفقاً لمتطلبات الحالة. وسيسمح ذلك بإجراء تنسيق مناسب بين الدولة المستقبلة وأصحاب الولايات في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من الزيارات.

التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في الماضي

التوصيات ٢٣-٢٥

١٢ - مقبولة: اتخذت حكومة تيمور - ليشتي، في حدود اختصاصاتها، تدابير شتى بغية معالجة الآثار المرتبطة بماضيها القريب. وترمي البرامج الإنمائية إلى تحسين الظروف بحيث يتمكن كل تيموري من العيش بكرامة في بيئة يسودها السلام والوثام.

التوصيات ٢٧-٣١

١٣ - مقبولة جزئياً: تعتبر تيمور - ليشتي أن لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة قدمت كلتاها إسهامات لا تُقدر بثمن في الجهود الرامية إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في الماضي. وفيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى تيمور - ليشتي، فهي بصدد النظر في كل النهج بأسلوب منفتح من أجل إيجاد البديل الأكثر قابلية للتطبيق بغية تحقيق أهداف التوصيات على نحو فعال، بدلاً من التثبّت على وصفات قد لا تلائم ظروف البلد ووقائعه.

التوصيات الأخرى

التوصية ٢١

١٤ - مقبولة: الحق في الحياة معترف به بوصفه حقاً غير قابل للتقييد في تيمور - ليشتي، ويجب أن يمثل أي قيد مفروض على هذا الحق امتثالاً صارماً لمقتضيات الدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصية ٢٢

١٥ - مقبولة: تعتمد المقاضاة الفعالة لحالات العنف المتزلي على عدد من العوامل، منها فعالية سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية ووعي عامة الناس بشأن هذه الجريمة. بالإضافة إلى اتخاذ تدابير من قبيل سنّ قانون مكافحة العنف المتزلي في العام ٢٠١٠، وبذل الجهود لتعزيز قدرات الجهات المعنية بإنفاذ القانون والجهات القضائية، استخدمت تيمور - ليشتي استراتيجيات وبرامج لإذكاء وعي عامة الناس بهذه المسألة، مما أدى إلى نتائج إيجابية في عدد من الحالات التي أُفيد بها. وتلتزم تيمور - ليشتي بمضاعفة جهودها في سبيل ضمان استجابة في الوقت المناسب وأكثر فعالية لحالات العنف المتزلي.

التوصية ٣٢

١٦ - مقبولة جزئياً: مثلما ذكر في الفقرة ٥٢ من التقرير الوطني، تدرك تيمور - ليشتي التحديات التي يواجهها نظامها القضائي والتي أدت إلى تراكم القضايا العالقة، من جملة أمور أخرى. وتشارك تيمور - ليشتي في الجهود لتعزيز النظام القضائي بهدف مكافحة بطء إجراءات المحاكم وخفض عدد القضايا المتراكمة. ولا يمكن لتيمور - ليشتي أن تقبل بالجزء الثاني من التوصيات، المتصل بمرتبات محامي الدفاع العامين والمدعين العامين. وتُناقش أسباب تراكم القضايا في الفقرة ٥٢ من التقرير الوطني، ولم ترد مستويات أحوار محامي الدفاع العامين والمدعين العامين بين العوامل المتسببة في التأخير في أي مرحلة من مراحل الإجراءات الجنائية. وعلاوة على ذلك، فإن مستويات مرتبات محامي الدفاع العامين والمدعين العامين هي أصلاً أعلى بكثير في الخدمة المدنية في تيمور - ليشتي. وخلافاً للافتراضات التي تقوم عليها التوصية، من الممكن أن تقوّض هذه الزيادة قطاع العدالة برمته.

التوصية ٣٣

١٧ - مقبولة: يجري حالياً إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بعدالة الأحداث وسيخضع في وقت قريب للعملية التشريعية الرسمية المتعلقة بالموافقة.

التوصية ٣٤

١٨ - مقبولة: يكفل دستور تيمور - ليشتي حق كل فرد في تأسيس أسرة والعيش في كنفها، ويشترط أن "... يرتكز [الزواج] على الموافقة الحرة للأطراف وعلى شروط المساواة الكاملة في الحقوق بين الزوجين، وفقاً للقانون". ويعرّف القانون المدني الذي سنّ في الآونة الأخيرة الزواج على أنه اقتران بين رجل وامرأة.

التوصية ٣٥

١٩ - مقبولة: تركز خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية ٢٠١٠-٢٠٣٠ تركيزاً كبيراً على قطاعي الصحة والتعليم. وفي معرض الجهود التي تبذلها تيمور - ليشتي من أجل تحسين رفاه سكانها، ترحب بالمعونات الدولية السخية، وهي تستفيد منها. وتودّ تيمور - ليشتي أن تواصل تعاونها مع المجتمع الدولي في عملية بناء الأمة والدولة، بالاستناد إلى مبدأ أن التيموريين هم صانعو القرارات المتصلة بمسائل تمس حياتهم ومستقبلهم.

التوصية ٣٦

٢٠ - مقبولة جزئياً: إنَّ حرية كل شخص في الوجدان والدين والعبادة مكفولة في تيمور - ليشتي. ولا تصنف تيمور - ليشتي الطوائف الدينية بالاستناد إلى عدد أتباعها. ومع ذلك، توافق تيمور - ليشتي على المبدأ القابل بأن أي عمل ينتهك حق أي شخص في الحرية والعبادة تُبلَّغ به السلطات المعنية بإنفاذ القانون فوراً. وفي الوقت الذي يواجه فيه البلد مشاكل كثيرة ملازمة لحدثة عهده كدولة مستقلة، وقعت حوادث حيث ظهرت مشاكل، على غرار تلك المتصلة بالادعاءات بملكية الأراضي، في نزاعات بين أفراد مجتمعات محلية من ديانات مختلفة. وهذه الحوادث أفعال جنائية بسيطة، وجرى التحقيق فيها بسرعة، وتُمثل أي محاولة لتصويرها على أنها صراعات دينية نقصاً في معرفة الحالة الحقيقية أو تشويهاً صارخاً للوقائع.